

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة جعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن ومحمد قاسم الجنابي الماذونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

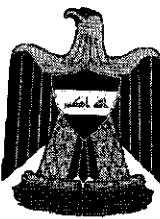
الطلب :

طلبت رئاسة الجمهورية (ديوان الرئاسة - الدائرة القانونية) بموجب كتابها المرقم (ذ. و/١٦/٤٢٧٧) المؤرخ (٢٠١٨/٨/١٦) من المحكمة الاتحادية العليا ما نصه :

تحية طيبة

١. أصدر مجلس الوزراء قراره المرقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ والمتضمن حجب كافة المخصصات المنوحة الى الرئاسات والوزراء نزولاً الى المدراء العامين وبضمنها رئاسة الجمهورية . خلافاً لأحكام المادة (٧٤) من الدستور التي نصت على (يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية) والمادة (١٩) من القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام وان قرار مجلس الوزراء فيه تجاوز على الدستور والقانون ويتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في المادة (٤٧) من الدستور .
٢. أكدت محكمتكم الموقرة قرارها المرقم (٢٩) في (٢٠١٧/٥/٢٩) بأن التفويض المنوح الى السيد رئيس مجلس الوزراء مشروط بوجوب موافقة (الأحكام الدستور والقوانين النافذة) .

زهاء



كُوٌّ مَارِدٍ عِيرَاقٌ  
دادِ كَابِي بِاللَّهِي ئِيتِتِيجَادِي

جمهوريَّةِ العراق  
المُحكمةُ الاتِّحاديَّةُ العُليَا

العدد : ٢٠١٨ / اتحاديَّة / اعلام / ٢٠١٥

٣. أصدرت محكمتكم الموقرة قرارها المرقم (٥٧/٢٠١٨) بتاريخ (٢٠١٨/٦/٣) (... وإن المساواة المقصودة في المادة (١٤) من الدستور هي المتعلقة بين أفراد الفئة الواحدة الذين يقومون بنفس المهام والمسؤوليات)

استناداً لما ورد في أعلاه راجين بيان الرأي بما يلي :

أ . مدى مشروعية قرار مجلس الوزراء (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ وتعارضه مع نص المادة (٧٤) من الدستور .

ب . مدى شمول منتسبي رئاسة الجمهورية بالمبداً المذكور بقراركم المرقم (٥٧/٢٠١٨) فيما يخص ( أصحاب الفئة الواحدة ) والذين يقومون بالمهام نفسها التي يقوم بها أقرانهم في مجلس النواب).

للتفصيل بالاطلاع مع التقدير .

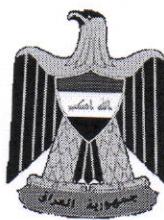
وضع الطالب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا  
وتوصلت إلى القرار الآتي :

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن طلب بيان الرأي الوارد في الفقرة (أ) منه والمتضمن بيان مدى مشروعية قرار مجلس الوزراء (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ وتعارضه مع نص المادة (٧٤) من الدستور .  
وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن القرار المذكور الصادر من مجلس الوزراء برقم (٣٣٣) لسنة ٢٠١٥ هو قرار إداري يخرج النظر في مدى شرعيته عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا .  
وان الطلب الوارد في الفقرة (ب) والمتضمن مدى شمول منتسبي رئاسة الجمهورية

٢

زهاء



كوٌّ مارو عيراٰق  
داد ڪايو باليٰ ئيٰ تڀاده

جمهوريَّة العراق  
المُحكمة الاتِّحاديَّة العلِيَّة

العدد : ١٦٥ / اتحاديَّة / اعلام / ٢٠١٨

بالمبدأ المذكور متربٌ على نفس القرار الصادر من مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه  
لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الطلب من جهة الاختصاص  
وصدر القرار بالاتفاق باتاً استناداً إلى المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق

لعام ٢٠٠٥ في ٢٠١٨/٨/٢٧ .

الرئيس  
محدث محمود

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صالح النقيبendi

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن

العضو  
محمد قاسم الجنابي